

التصريح الصحفي

تخليد اليوم الدولي للمهاجر تحت شعار:

- منح جائزة نوبل للسلام للاتحاد الاوربي 2012-2022 = وصمة عار.
- لا لتجريم الهجرة والتضامن الانساني كل الحقوق للمهاجرات والمهاجرين.
- كل التضامن مع عائلات المفقودين المرشحين للهجرة.

تقديم : السياق العام

ضمن فعاليات الحملة الدولية لمناهضة منح الاتحاد الاوربي جائزة نوبل للسلام 2012-2022 "الذكرى العاسرة" وتخليد القوى المدافعة عن الحقوق الإنسانية للمهاجرين/ات عبر بقاع العالم، اليوم الدولي للمهاجرين الذي يصادف 18 من دجنبر من كل سنة. ويأتي احياء هذا اليوم في ظل استمرار تردي أوضاع الملايين من البشر خاصة مع ما بعد أزمة جائحة كوفيد 19 وما رافقها من تقييدات للحرية في جميع أنحاء العالم و تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وما عرت عنه الجائحة من خصاص مهول في الخدمات الصحية بشكل خاص وفي المرافق العمومية بشكل عام. رغم الانفراج النسبي 2022.

فمع استمرار تفشي فيروس كورونا وفرض غالبية دول العالم حجرا صحيا على مواطنيها، تضاعفت معاناة المهاجرين بشكل عام وغير النظاميين منهم بشكل خاص، فإضافة إلى ظروف الحجر والحد من حرية التنقل وتدهور الأوضاع العامة، فرضت عزلة أكبر على المهاجرين/ات وتم حرمانهم ، في العديد من الأحيان ، من الوصول إلى الخدمات الأساسية ومن التطبيب ; والشغل والحماية الاجتماعية ومن الإيواء في شروط إنسانية ملائمة.

ورغم انتشار وباء كوفيد-19 في الدول الأوروبية وإغلاق الموانئ لشهور، فقد ظلت الهجرة غير النظامية مستمرة بسبب انعكاسات الجائحة على الأوضاع العامة في دول الجنوب، حيث تعرضت المشروعات الاقتصادية التي كانت تدر دخلاً على المواطنين البسطاء إلى خسائر فادحة و تضرر الكثير من العاملين/ات بسبب الإجراءات الاحترازية وإغلاق الوحدات الإنتاجية، وبسبب كذلك هيمنة القطاعات غير المهيكلية في هاته الدول بالإضافة إلى اجهاض حلم الشباب التوافق للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

وفي سياق هاته الأزمة ، والتي كان من المفروض ان تعيد الدول المستقبلية للمهاجرين النظر في سياساتها من أجل اعتراف أكبر بحقوق المهاجرين/ات وحمايتهم كما تنص على ذلك الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، قامت أغلبية الدول باتخاذ تدابير وإجراءات أمنية وقانونية للتضييق أكثر على المهاجرين/ات وعلى حقهم في التنقل والعيش بكرامة . وفي هذا الإطار نسجل باستنكار كبير اعتماد الاتحاد الأوربي للميثاق الأوربي للهجرة واللجوء والذي يعد تفعيلاً للميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي تم اعتماده قبل ثلاث سنوات والذي سبق للعديد من الديمقراطيين/ات والمدافعين/ات عن حقوق المهاجرين/ات أن نبهوا من محتواه التراجعي عن المعايير الأساسية لحقوق الإنسان الكونية.

السياق الاقليمي والدولي:

وفي دول شمال افريقيا ومع بداية تفشي فيروس كورونا سارعت الدولة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات دون أن تأخذ بعين الاعتبار هشاشة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الفئات وعلى رأسها المهاجرون/ات خاصة من إفريقيا جنوب الصحراء والذين كانوا يعيشون أوضاعا كارثية وانتهاكات خطيرة لحقوقهم الأساسية. فقد تعرضت الدول المغاربية لأزمة اقتصادية ومجتمعية خطيرة أثرت أكثر على العاملين/ات كأجراء في المصانع والمقاهي والمتاجر وفي أعمال هامشية خصوصاً، إذ أوقفت تلك الأعمال نشاطاتها. لكن الأثر الاقتصادي الأشد للجائحة لحق بأولئك العاملين في القطاع غير المهيكل ممن يزاولون مهناً بدخلاً متواضع في الغالب، مما جعل العديد من الشباب والشابات يلحقون بركب الحالمين بالعبور إلى الضفة الشمالية للمتوسط للبحث عن إمكانية عيش أفضل. مما دفع الكثير من الشباب إلى ركوب مغامرة الهجرة مما أدى إلى فقدان العديد منهم في البحر أو سقوطهم في براثن شبكات الاتجار في البشر حيث أعلن مغاربياً، عن إفشال الآلاف من محاولة للهجرة غير النظامية خلال عام 2021 - 2022، وتفكيك العديد من الشبكات الإجرامية المتورطة في أعمال الاتجار بالبشر، والمتابعات القضائية في حق المئات من المهاجرين ، ولكن كالعادة لم تعط أية معطيات حول الضحايا المحتملين وعن أشكال الحماية التي وفرتها لهم.

إننا في جمعية مساعدة المهاجرين في وضعية صعبة – المغرب ، إذ نستنكر استمرار دول الشمال والجنوب على حد سواء في مسلسل التضييق على المهاجرين/ات وانخراط دول الجنوب في أهداف السياسات الأوربية الرامية إلى تصدير ما يسمى أزمة ملف الهجرة إلى دول الجنوب وإلى الاتجاه نحو استقطاب الكفاءات الفكرية والمدرية والتي تستنزف الرصيد البشري لدول الجنوب مما سيكون له اثر وخيم على مستقبل شعوب المنطقة، وإلى إغلاق الحدود في وجه باقي المهاجرين/ات،

وكذا استمرار توسيع الدول الأوروبية في المتابعة القضائية و لتجريم الهجرة وحرية التنقل والتضامن الانساني كما هو حاصل لنشطاء السفن الانسانية وكذا الفاعلون الحقوقيون كالرئيس السابق لبلدية Riace بايطاليا Mimmo Lucano وكذا استمرار الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والبحار Feontex في المزيد من الجرائم ضد المهاجرين "ضرب وتنكيل وتعذيب" عبر مختلف الحدود الأوروبية البحرية والبرية" اليونانية-الهنگارية-البُلغارية – البولونية – والاوكرانية إضافة الى تقويتها بالمال والعتاد وحرمان العديد من سفن الانقاذ الانسانية بوسط المتوسط من الرسو بموانئ إيطاليا ومالطا واليونان ... فإننا نطالب ب:

- احترام وضمن كافة الحقوق الإنسانية للمهاجرين/ات كما تنص عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ووضع حد لكل الانتهاكات والتمييز والعنصرية التي يعاني منها المهاجرون/ات ؛
- وقف المغرب لكل أشكال "التعاون" مع الاتحاد الأوروبي ودوله العضوة في تفعيل سياساته الأمنية وفي تشديد المراقبة على الحدود التي تعيق حرية التنقل من الجنوب الى الشمال؛
- تسوية الوضعية الإدارية لجميع المهاجرين/ات الراغبين في ذلك ومراجعة الشروط التي وضعتها السلطات من اجل تسوية الوضعية أو إعادة تجديد الإقامة التي تظل تعجيزية؛
- وقف سياسة الإرجاع التي تباشرها دول الاتحاد الأوروبي للمواطنين والمغاربة منذ مدة، والتي يتم الآن محاولة تعميمها لتشمل القاصرين/ات المغاربة الموجودين في فرنسا ودول اوروبية اخرى في خرق سافر لاتفاقية حقوق الطفل التي تنص على حماية حقوق الأطفال بغض النظر عن جنسياتهم وأصولهم الوطنية والتي تم خرقها من طرف المغرب وفرنسا؛
- مطالبتنا دول الجنوب وايضا الدول الأوروبية وخاصة الطوق الامامي اسبانيا وايطاليا واليونان تحمل مسؤوليتها السياسية والأخلاقية اتجاه ملف الشباب المفقودين بالمتوسط والأطلسي والاستجابة لمطالب عائلات المفقودين وذويهم واستجلاء الحقائق بشأن جميع ملفات المفقودين المرشحين للهجرة الغير النظامية.
- احترام حقوق العاملات الموسميات باسبانيا وحمائتهن من كل أشكال العنف والتحرش الجنسي الذي يتعرضن عند كل موسم لجني المحاصيل الفلاحية؛
- فتح تحقيق حول الوفيات والمفقودين في محاولات الهجرة بين الحدود المغربية والاسبانية ؛ والمطالبة بتسهيل عملية ارجاع الشباب المغاربة المحتجزين والموقوفين بكل من ليبيا وتونس والجزائر لتلبية لرغبتهم وعائلاتهم.
- الحد من السياسة الأمنية المشددة المفروضة على الحدود عبر وضع الاسلاك الشائكة، وفتح المجال لإغاثة المهاجرين/ات في حالة خطر، ووضع الحد لزيادة مافيات الاتجار بالبشر.
- تسريع وتيرة الإجراءات الإدارية بما يضمن التعجيل الفوري لعملية ترحيل الشباب المغاربة المحتجزين والموقوفين بليبيا وتونس والجزائر خاصة نحو بلدهم وفق مطلبهم وعائلاتهم في ظروف إنسانية وحقوقية تضمن لهم الكرامة والأمن والأمان الشخصي وفق المعايير التي تنص عليها المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان.
- مطالبتنا بفتح الحدود المغربية الجزائرية ونجدد المناشدة وفي الإطار الجانب الإنساني والحقوقى خلق ممرات إنسانية للحد من معاناة العائلات المزدوجة وتسهيل عملية نقل وتسليم الجثث عبر الحدود البرية سواء المتعلقة بالتي تطالب أسرها بدفنها بكلا الجانبين أو الشباب المغاربة المرشحين للهجرة والغرقى الذين تم انتشالهم بالشواطئ الجزائرية والموجودين بمستودعات الأموات خاصة بمدن غرب الجزائر.

● بخصوص ملف المفقودين المرشحين للهجرة

وفي إطار نداءاته وارتفاع أصواته للمطالبة بالكشف عن مصير أبناءهم وإجلاء الحقيقة والعدالة، وفي إطار عملنا النضالي والاحتجاجي في ملف المفقودين وبعد عدة اتصالات ونداءات وإجراءات للتحري والبحث نؤكد للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

1. نجدد الدعوة والمطالبة للدولة المغربية في شخص وزارة العدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والهلال الأحمر المغربي والمنظمات الدولية التدخل العاجل والفوري لتلبية مطلب العائلات في معرفة مصير أبناء المفقودين المرشحين للهجرة الهاربين للبحث عن مستقبل أفضل والعيش الكريم.
2. دعوتنا الجمعيات والمنظمات الحقوقية والمنابر الإعلامية والضمائر الحية لموازرتنا و لتسليط الضوء على ملف أبناء هم المفقودين وإجلاء الحقيقة ودعمهم في مطالبهم في الكشف عن مصير أبناءهم.
3. نحمل المسؤولية المباشرة لهذه الوضعية لنظام الحدود ونظام التأشيرة (visa) والسياسات الغير العادلة الذي تفرضه أوروبا على دول الجنوب وعلى أبناءهم ضدا على حرية التنقل التي تنص عليها المواثيق والعهود الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان.
4. نؤكد عزمنا على مواصلة العمل والنضال لدعم مطالب واحتجاجات العائلات والأسر من أجل أبناءهم وفلذات أكبا دهم والكشف عن مصيرهم وإجلاء الحقيقة ومحاكمة السياسات الأوربية القاتلة المتعلقة بالهجرة والمهاجرين. " أنظر الملحق – الجدول رفقته"

" نضال مستمر للعائلات من أجل العدالة الكاملة"

جمعية مساعدة المهاجرين في وضعية صعبة بوجدة- وجدة 21 دجنبر 2022

